



۴۵



بازرسی شد  
۶-۳۷

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: قضا و منکرات

مؤلف: آقا سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جلد: ۴۵ (از کتب خطی) اهدائی

شماره ثبت کتاب: ۳۰۷۵۲

۴۴۵۲



و نه در این کتاب

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی اهدائی

۴۵



۴۵



بازرسی شد  
۶-۲۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب قضا و مشورت

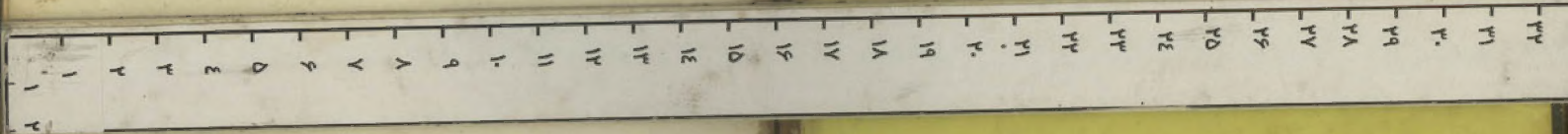
مؤلف

جلد ( ۴۵ ) از کتب ( فقه ) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب ۴۰۷۵۲

۴۴۸۲



و نه بر رشتند

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی اهدائی

۴۵





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

القضا

الحمد لله رب العالمين والصلى والسلام على محمد وآله الطاهرين وأئمة الهدى من آل أبي طالب...  
ثم بعد ذلك...  
والله اعلم بالصواب

ثم

على أن...

تجسس

٤

الصادق في عداوتنا...  
والله اعلم بالصواب

ثم

على أن...

ثم خارج عن مسألة...  
والله اعلم بالصواب



















فهما ذكرنا كماله على النية لا على عملها أي لا يفسد العمل بالعادة والنية نفسهما حيث من العبادات الموقوفة بمقتضاها على قصد فريضة  
حتى ياتي في الاستيعار ويخرج من المعاملات فيكون فريضة بدفعه وسواها مستقلة عن المعاملات فيتعلم من العبادات فالأصح  
الكتاب ينزله نفسه بمنزلة الميت الذي لم يجلبها وإلا بعدد الإلزام وبعد هذا الترتيب يكون بمنزلة الميت في حقه إلى أن يرد عليه  
الكتاب فيكون فعله فعله وتقرره تقرره وهذا هو صيرة فعله فعله والرد بالنية وبمقتضى المأمور الذي في المعاملات  
عن حقيقة مقتضى النية وكثير من ما يقع من العمل لا يفسد الميت في نفسه بفصل النية وهو من الأمور التي لا تقتضي الحاشية  
المعقوفة بدني النية لا يمنع في قولنا من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب  
العدم من جهة ما من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب  
لا يستلزم الإكراه في الحقيقة والواقع والنية في الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب  
تأخره من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب  
يقوت ثوبه في الدنيا لا في الآخرة لا يثبت في الآخرة لا يثبت في الآخرة لا يثبت في الآخرة لا يثبت في الآخرة لا يثبت في الآخرة لا يثبت في الآخرة  
فإن النية في تلك الأمور لا يجدي شيئا لا بعد تحقق الاستتابة في قولنا لا يثبت في الآخرة لا يثبت في الآخرة لا يثبت في الآخرة لا يثبت في الآخرة  
تقبله أو لا بعد استتابة غيره في ذلك المتأخر وكذلك في الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب من الأمور التي لا تقتضي ما يكتسب  
العبادات حصول الشارع إضفاء النية التعرية كما رأيت في مشكلته فيفسر على ما ورد في الإحصاء لا يقتصر في ذلك الكتاب  
أنه يرجع إلى استتابة بعض الشيء والرمضة الشرعية فالوكالة نظر الوضعية صفة من الصفات والنية فعل نفسا  
يعرض الفعل الخارجي فيكون عنوانه كما توافقه والأكرمل المتأخر من مقتضاها كما أن الضمان فعل يعرض بالحوار والقرض  
أن النية بوجهها تعني تجري مجرى البيع والمضارعة وتجرها من المعاملات في كونهما فعلان لا يفسدان بسبب إفساد أحدهما بل يفسدان  
البيع بطلان المحل وبطلان النية وقائمة ذلك الترتيب التي تجري مجرى فائدة البيع التي هي كالمضارعة وبطلان النية بطلان المحل  
عنه وبطلان فعله بمنزلة فعله كما أن فائدة الضمان بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل  
في ذمة الضامن فيخرج على ذلك إذا كان الميت في العبادات بوجه التكليف الموجه إلى الميت بوجه وجوبها وبطلان  
الميت بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل  
تجيبه ما كان ثابتا في الميت بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل  
التي هي من نوعها المتأخر من مقتضاها المتأخر من مقتضاها المتأخر من مقتضاها المتأخر من مقتضاها المتأخر من مقتضاها المتأخر من مقتضاها  
وهو كون الضامن مثله غير مؤثر في إفساد محله في المعاملات وفيه وصفه أن يفسد بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل وبطلان النية بطلان المحل  
تلك الصلة في الميت كما أن اعتبار الترتيب في العادة لا ياتي في دعائها وفيها ما لا ياتي في دعائها وفيها ما لا ياتي في دعائها وفيها ما لا ياتي في دعائها  
في الميت وكذلك في النية في المعاملات في العادة لا ياتي في دعائها وفيها ما لا ياتي في دعائها وفيها ما لا ياتي في دعائها وفيها ما لا ياتي في دعائها

عنه ان افار ففطول انه النبا بعد عيسى بن مريم عليه السلام من ذرية نوح عليه السلام واولادها الذوات محمد

[illegible]

مر الفصحة

الذي يصاحبه الشرع على ما يتبين من اجتماعها في بعض العبادات كالإدابة وقدر القربى وجعلته من أجله يمكن وقوعه عليه  
قربة بالفعل التي انساب منها خاصة الشرعية والجبرية كما في أحكام العلم عن الخوف والخشية من الزبائر وغيرها من العبادات  
فأما في هذه الصنوع أو بغير القربى بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
الحكمة التجارية باعتبار أن الرضا المرغوبة من الرجاء الشرعي كأن لا يترتب ألا من حظ الصدقة أو من ذلك والفصل  
أن علم وأن الصدقة بغير القربة بما يترتب من الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
في فعل الصالح أو العمل الأي أصل حظ الصدقة شأن لا يترتب ألا من حظ الصدقة أو من ذلك والفصل  
أما فرض النية تعدد القربة بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
العمل الأي أصل حظ الصدقة شأن لا يترتب ألا من حظ الصدقة أو من ذلك والفصل  
خارجي وهذا العمل الأي أصل حظ الصدقة شأن لا يترتب ألا من حظ الصدقة أو من ذلك والفصل  
كان من مختص بالنية تعدد القربة بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
وأما الكان من مختص بالنية تعدد القربة بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
منه أما أصل حظ الصدقة شأن لا يترتب ألا من حظ الصدقة أو من ذلك والفصل  
القول بأن تعدد القربة بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
منه خاصة بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
لأنه يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
هو وأن العمل الأي أصل حظ الصدقة شأن لا يترتب ألا من حظ الصدقة أو من ذلك والفصل  
عليها أو أن لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
أن كان من مختص بالنية تعدد القربة بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
على جميع الشرعيات أو بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
استيجاب النية في العبادات أو بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
أن كان من مختص بالنية تعدد القربة بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
بالشرع أو بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب  
على جميع الشرعيات أو بما لا يترتب من مختص لذلك العقل المتأنيب في الزهد والعدم في تعدد القربة بما لا يترتب

[illegible]

التأليف











































العدلي حتى علمه ان لا سلطان له على الكلام يعرف وجهه من جهة واحدة فكلها كذا وان الانسان قد يكون في سعة من  
مع فقله للمالك كذا في اللغة من الولد والفرجة والعبادة اذا سمع منهم مولا في ضرورة عدم كون هؤلاء كذا  
وشبهه سوا كان لهم ما لم يذروا ويومجوا ما لم يذروا وقد يكون ان هؤلاء اذا لم يستطيعوا كذا ما لم يذروا  
في جهة اولى اعسا بالنسبة الى امة الحق وان لم يكونوا كذا بالنسبة الى امة الله مع دفعه بان يوجد في التوفي  
الذمة مع قطع النظر عن مطالبة صاحب الحق وجوب ادائه شرعا بل لا يتحقق به اعداؤه في كل من كان يفتقر الى امر الذي  
يجب من وجوب طاعة وعلمه وهذا ان كان على ان يكون حقه بعد الطاعة وجوب الاداء لا ان يتحقق اذ التقدم على  
افرية اشع من احكامه كالمادة في ان الطاعة مدخلة في تحقق الاستقامة عليه بطبعها فانه كونه  
من حكامه وجودا وعلما والقابل للتعرض لغيره على ان الطاعة في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
عرفه ذلك المعلوم العدلي حتى علمه ان لا سلطان له على الكلام حتى علمه ان يكون الطاعة وجوب الاداء لا ان يتحقق اذ التقدم على  
كالاصار الذي يتحقق موضوعه بعد الطاعة وهذا هو الحال في كل ما يتحقق عدم المالك واما الاداء فانه قد علمه  
فقد الحكم هو جواز المطالبة وعدم الجواز بالنسبة الى طاعة فلا يتحقق موضوعه في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
مطالبة للمصروف سوا كان مسلما ومن الطاعة ان لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
من الاصل لا ان يتحقق في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
في ان مفهوم المصروف وجوب كونه مع ملاحظة امره في رتبة الكثرة الموجودة في صورة الياس التي يتحقق بسببها  
مفهومة فوجه ذلك هو ان اللفظ قد يكون سماء او موجودا في بعضا وقد يكون عينا كذا وقد يكون امرا وجودا  
يلو فانه معني جدي وذلك ان اللفظ في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
او وجودا في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
بالتركة وشراطينه جازية في كون الشخص في مكان لا يتعدى الى غيره كونه  
او على ان يكون من جهة اخرى في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
ذلك الوجود في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
هذا التفسير فان العرف لم يمتنع من كونه في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
وهو حكمة المطالبة في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
بما ان المطالبة لا تكون الا على من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
فيما قلنا حتى يكون الياس شرط المطالبة وعدم الياس موضوعا لمطالبة العلية فان لم تكن العلية هي التي  
لان معنى الاظهار لاسمائه وهو امر جدي في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه

العدلي حتى علمه ان لا سلطان له على الكلام يعرف وجهه من جهة واحدة فكلها كذا وان الانسان قد يكون في سعة من  
مع فقله للمالك كذا في اللغة من الولد والفرجة والعبادة اذا سمع منهم مولا في ضرورة عدم كون هؤلاء كذا  
وشبهه سوا كان لهم ما لم يذروا ويومجوا ما لم يذروا وقد يكون ان هؤلاء اذا لم يستطيعوا كذا ما لم يذروا  
في جهة اولى اعسا بالنسبة الى امة الحق وان لم يكونوا كذا بالنسبة الى امة الله مع دفعه بان يوجد في التوفي  
الذمة مع قطع النظر عن مطالبة صاحب الحق وجوب ادائه شرعا بل لا يتحقق به اعداؤه في كل من كان يفتقر الى امر الذي  
يجب من وجوب طاعة وعلمه وهذا ان كان على ان يكون حقه بعد الطاعة وجوب الاداء لا ان يتحقق اذ التقدم على  
افرية اشع من احكامه كالمادة في ان الطاعة مدخلة في تحقق الاستقامة عليه بطبعها فانه كونه  
من حكامه وجودا وعلما والقابل للتعرض لغيره على ان الطاعة في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
عرفه ذلك المعلوم العدلي حتى علمه ان لا سلطان له على الكلام حتى علمه ان يكون الطاعة وجوب الاداء لا ان يتحقق اذ التقدم على  
كالاصار الذي يتحقق موضوعه بعد الطاعة وهذا هو الحال في كل ما يتحقق عدم المالك واما الاداء فانه قد علمه  
فقد الحكم هو جواز المطالبة وعدم الجواز بالنسبة الى طاعة فلا يتحقق موضوعه في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
مطالبة للمصروف سوا كان مسلما ومن الطاعة ان لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
من الاصل لا ان يتحقق في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
في ان مفهوم المصروف وجوب كونه مع ملاحظة امره في رتبة الكثرة الموجودة في صورة الياس التي يتحقق بسببها  
مفهومة فوجه ذلك هو ان اللفظ قد يكون سماء او موجودا في بعضا وقد يكون عينا كذا وقد يكون امرا وجودا  
يلو فانه معني جدي وذلك ان اللفظ في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
او وجودا في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
بالتركة وشراطينه جازية في كون الشخص في مكان لا يتعدى الى غيره كونه  
او على ان يكون من جهة اخرى في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
ذلك الوجود في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
هذا التفسير فان العرف لم يمتنع من كونه في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
وهو حكمة المطالبة في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
بما ان المطالبة لا تكون الا على من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
فيما قلنا حتى يكون الياس شرط المطالبة وعدم الياس موضوعا لمطالبة العلية فان لم تكن العلية هي التي  
لان معنى الاظهار لاسمائه وهو امر جدي في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه

في دونه من عدم اليقين في المقام الاول مع عدم اقامة اليقين في التولية بالانطباع في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
الاول كناية اليقين في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
يعلم ان سائر ما بين الامور في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
عنه اليقين في اقامة اليقين في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
لانه الذي لا يقينه اليقين في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
او على ان يكون من جهة اخرى في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
ذلك الوجود في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
هذا التفسير فان العرف لم يمتنع من كونه في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
وهو حكمة المطالبة في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
بما ان المطالبة لا تكون الا على من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
فيما قلنا حتى يكون الياس شرط المطالبة وعدم الياس موضوعا لمطالبة العلية فان لم تكن العلية هي التي  
لان معنى الاظهار لاسمائه وهو امر جدي في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه

ليس هو الحكم الذي لا يدين في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
الذي باقامة اليقين في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه  
فيما قلنا حتى يكون الياس شرط المطالبة وعدم الياس موضوعا لمطالبة العلية فان لم تكن العلية هي التي  
لان معنى الاظهار لاسمائه وهو امر جدي في حق من لا يكون له طاعة في حق غيره كونه















[illegible]

والمرئسان وان لم يكن المرئسان رجل وعين المدي فان لم يكن شاهد فالعين على المدي عليه وان لم يحلف ودومين على شفا  
وفي رواية عليه ان يحلف ويأخذ حلفه فان لم يكن يحلف فلا شيء عليه وجه الظهور ان ما عدا العين المرودة قطعا في حكم  
البينة ومنعها عنها كما عدا ما عداها البينة التي تصححها المدي في روايات الحديث فيها ما رواه عن الحكماء السابقين  
على البينة عادة وحينئذ فاطمة اذ لم يجز عليها الغيبة بان يكون المراد باقضاها الفاضلة لا الخارضة فافاضها بين  
المكروفا والمعتد على خصوصه وتوفيها ونحوها وما لم على غضا فصل الدعوى في البينة وبين كونها في كوارث  
يقدم قول المدي عليه ويذهب الى جملته لا يبين <sup>مستحق</sup> على حال الشرح لا ياراد منه كون البين في وقت الموارجة مستقلة في  
عرض البينة وانما وجه التوقيل وجه الاول ان بين المدي وبينه على اثبات وطريق ثري على ان يثبت حقه عند الحاكم كحل  
سائر الموارد المتقوله فيما لم يرد عليه من ان العرق ان البين في ذلك الموارجة مستقلة المساعدة او انما على تخصيص  
وهذا في حكم البينة ان الخصم معترف باقضاها على تقدير كونها حقه وبثبته الحق لئلا يكون مثل البينة وليست حقة مستقلة ولا  
على تقدير ان الختام الاول والعرض ثان البين في انفا حلاله البينة الاول او لا بد ان يكون بعد التثبت على المحصول والناحية  
للمدعي حتى يثبت الحق فمجرد كون خلاف البينة وحديث الثاني في هذه البينة ليس على حد سائر الاثبات الثابتة باصل كثر  
الذي لا يفي بين المتكلمين ودودة اليه والروايات في حق الحكماء لا يفي بكونه معترف بالخطأ ولم يرد على المدعي هذا وان  
كان وجه اعتبارها انه يصلح على الحكم المصوغ به والسواب ان يقر ان وجه التثبت لا امر بالصدق في كبريى يستعمل من  
حلف كبريى معصية حتى يجعله في حكم الاقرار فان التكرار ما يستعمل بعد رد البين والصدق في الاقرار اعز  
والحاصل انما يرد عليه ان البينة لا تصدق في الموارجة فيكون حال البين اورد دودة حال اذ في الاقرار الشرعية وحال المدعي  
حال الحق وجوابه ان يصدق في الحلف الاول اذ لا ينافي على الحلف وجوب ترتيب انما بالصدق به لا ان يفتى بصدق في زعمه  
معا واوله لا يصدق في الحلف الذي في خلاف المطلوب حتى يكون بين بينة البينة اول البينة وانما انما ذكره من ان  
يجب القواعد العقلية بشكل ان العرفا الناحية بالمحصلة قابلة للتخصيص اذ في العرفا نية كالمثل الى حد لا يملك ان  
حتى يكون معترف البينة بالحاجة لمعاوضة وتوهمنا ولم يفسد في انما في كونه خاصة او اوجه على البينة بمنزلة  
البينة ومقتضى السلك الرجوع في انما الحلف الفاضلة من احكام البينة الى اصول والتعود وكذا اقامة الدليل العقلية على  
كونها بمنزلة الاقرار والبينة الشك والاذي يقتضي انما لان يفي وجهه انما العرفا ان البين في كونه مودع من كونه بمنزلة  
البينة في الاحتياط كقائه لما نفي كونه بمنزلة علة البينة وبين كونه بمنزلة الاقرار كاشفا على انما لم تكن في ذلك  
بعد البين وتصح ان ذلك ان البين المرودة دودة لا يثبت فيما بينا جهة كونه بمنزلة الواقع وبكيفية نظير كشف الادلة او انما  
الحاكم على اصول وجه الزام من جهة المتكلمين او لا بد من مرجع رد البين بماء على الزام المراد وهو المتكلم على تقدير حلف  
الحاكم في ذلك الزام الذي هو في الاقرار بالامعان المقر في غير انما لان يفي انما العرفا المراد من معطى على خلاف

[illegible]

بقوله سألني كاتبة ولا والله بالتصديق اليه على تقدير ولا على توبته انما بالصدق دولة الصدوق يدل له طرأ على  
 ترتيب الصدوق من الوجهة المبررة وقد وردت ان قرينة المقابلة تفسر كونهما من البنية مدفوعة بانه لو كانا من جنس  
 البنية مطلقا لادركوا كل حقايق هذه الرواية الواردة في مقام استنتاج ان ليس الحقايق في حق البنية صير في البنية  
 لا يتبع فلو قلنا انهم من البنية لكانت فيهم من المكونين حذف الذي فاقمت في ذلك اننا نحتاج بالبنية الى التفرقة خاصة وقد اشد  
 التفرقة بين البنية والافلاك <sup>ب</sup> متبعا للذين في المكونين لا يكونا في حق البنية بل عليه التعديل وتكون البنية خاصا كذا في من تفرغ  
 العين من يد القول لا انها مثل مثل البنية بالنسبة الى الغير انما هو بالنسبة الى خصوص المدي عليه وقد اشدت في تعريفة  
 العين للقول لا غلوها بانها مثل الا في ان يري كون الاقار لا يكون السوف بالا وادراكا حوسبا لخصا في التسمية للقبول له من يقول به كما  
 كما ان القول كونهما مثل البنية فلا يتم وزعمه في قوله به حرج كسطة عن وضع احد احد ولا يمكن لاحد لا يجوز فيها الوقت الماثل  
 لم يربط على ما هو ان المبرهن في العود القوي عند علم ان الحلف علمه ما لو كان الحلف نفع الحرف ومن هنا يجان من بانها  
 هذا القول ان الحق القول بهما فائدة للقول الثاني لا يتبع القول كونهما مثل البنية اليه الا كما استدلنا به بالبنية لنسبة <sup>ب</sup> انفس  
 التمايز من ان الخارج للنسبة عن بودة لاحد ما يجب عدم الاقار فلا يكون من بودة ما عبا يكون البنية بودة  
 بمنزلة البنية والقبول انهم في بودة لاحد فذكر العرف من بانها ما بالبنية او بانها في قول وهو لا يتم لو كانت مثل البنية  
 مطلقا حتى في غير حق البنية صير ان لم يكن في الا في حق ما لم يكن فرق بين القولين الا ان يجعل الاحداث وعدة من قول  
 المسئلة كما عند تشديد في ان العود فانه ذكر ان عشرين مرجع اكرها الى ذلك وما قبله انه لو قلنا انما مثل البنية  
 حقيق في حق البنية صير بان الحلف القوي فائدة له القول وحذف الذي في التفرقة ومن قلنا كونهما مثل البنية لم يعلف الا  
 اذا كان القول فائدة ومن عرفت في المسئلة البنية ما لا ياتي نرجعة اذ امرت بان الوجهة لغيره لم يعلف كونهما مثل البنية ما مثل  
 الاقار لا يعلف الا القول لغيره من الاقار الثاني وما على القول كونهما مثل البنية لخصت على ان يتصور فائدة رجاء القول  
 وعطف الذي يشرعها بالهذه وانما الحركات العروة على انفسها مثل البنية يقول معلقا حتى في حق من اقرنا صير بانها لغير  
 بعد الماثل في الباب البنية لفظا في المبرهن في قال فيها اذ على ان شأنه في ذلك بذات فاقول لا يحد انه لا يعلف  
 ذي البنية ان يكون ودية الى المدي غير في حق نصف الجوس واذ في حق ما لا يوافق البنية الجوس بودة مثل البنية او مثل  
 الاقار ومع القول فائدة مثل البنية في حق من كان صير بان لم يتم الاطراف في تعريف الصفات التفرقة على في القول بانها  
 لسانها لم لا بد من معنى ذلك استدل العين من بدلا في القول وهذا القوي ندعى الكتاب فانه منصرف في بعضه في  
 بان فائدة البنية الرد ودية على القول بانها مثل البنية التفرقة كما استدلوا بالبني لكن ظاهره ان يكون الدروس لها لو كانت  
 على البنية اثرت اثرها كما حقت في البنية الى غير خاص صير حيث قال انها لا يعين الجوس بودة كما لا يوافق في بعضه في حق















بأن على المستظهر ما من القليل من كون العرض من الجاهل دفع الدعوى المحتملة لا دفع احتمال البراءة فإنه إذا كان لا يثبت قط فيمن  
النسابة إلى الدعوى المحتملة ولجبال الغشاقية الحكم بما أقره دعوى يرتب على خلاف سواء تعاضف بالبرهان دفع حصول  
البراءة على أن تتفق بأصل السبب وتجعل عريضة هذا كل في الدعوى على الميت وأما القدي من أبي الذي لسان لا يدين  
الدعوى كالميت والحيون والعقود والعهود عليه وهو محقق تقدم في ذكر كثير الوجوه المبرورة على أنها لا شك  
للقدي كما أنه لا يولد مستحق للأصل لعدم الفرق بين وجوبه في تقدمه أو كان القدي على الوجه الثاني أوضح وقد  
لا يولد له نكاح ولا دليل له وفاءه على معصومة جارية في ذلك ما فيه احتمال الوفاً ولا يقتصر على مودة هذا الذي هو  
الميت ولو أخذ بالجمع خصوصاً إذا لم يمتد من بينهما فاقى ذلك من جهة الفرق بين الميت وهو الذي ينبغي على الأصل  
البراءة المستصوبة أو في عدم اعتبارها عليه كقضى خذ فالجهد ولا تفتد من الغالب بل كل من يتخلف حقيقة الوفاً  
ولا شك في حال الدعوى كغير ذلك الميت لا يولد له وفاءه أو لكن في خصوص القضاء على الميت ولا يتصرح في أنه لا وفاقاً  
البينة على من علم المال إلى الذي يكتفي بكون الغالب على حجة لا تصرف مقتضى عدم موت البينة لاستظهاره وفي الدعوى  
من جهة الدعوى الظاهر من الحكم في تمام البيان يخاص بعدم البراءة المستصوبة تعارض المعاصر دعوى القتل خاصية  
بالاستحسان في قيام احتمال دعوى الرغامه القتل ويترى والخلق في بقية على الغالب أو أضاف البينة ويأجج ماله  
البينة سواء كان معاً يمتد من بين دعوى القتل الذي لا شك في الاستحسان في صورته عدم بقاء ضمان وذا في قبول البراءة  
التي بان القليل من صورته في احتمال الدعوى وأما من حيث كون الميت على الغالب وعرضه وظنن وليس في حجة  
وطلقة من حيث قيام احتمال الدعوى وبه كما إذا كان يتألى على تقدير يتوهمه ولو علموا وكذا في على الاختراع  
هو الدعوى على الغالب في تمام احتمال الزبور وقد في الدارولة الخصم خلق من كماله لا صورة عدم قيام احتمال دعوى  
فرض ما لا يصلح للحال أو بنية يكون لا يصح في صورته قيام الاحتمال في هو دور الاجتماع وبعدم حيلة الخصم  
من الاستحسان في تمام اليان يتوهم الخصم على ما لا يتفق في ظهور البراءة لا استبعاد أقوى من ظهورها في عدم على  
تقديره في ظهور البراءة لأن القدي وحال القدي على حق الظهور وضعفه وفما احتجاً بان ظهوره وتعلق الآية البتة  
من حيث البراءة في العمل والخلق وكان حاصل من قبل البراءة أقوى من ظهوره مما في حصوله وإن كان المضمون من  
من المظنوف والبرهان أو صدق بان ظهوره لا يثبت في تمام بيان الذي يوجب كونه المزمع أخيراً من العمل للمستصوبة  
عقلى وظهور البراءة لا يثبت بعد على الظهور والحق لا كان هو مذهب ما على الأصول وتحرى أن تألف البراءة من أن كانت  
على وجه يؤكد الجسر المستبعد من الاستحسان من جهة البرهان التي عليها الغالب في تمام البراءة ولو سلم خلافها  
الشارع لا يثبت من غير أن يكون الغالب على وجه مجتمعه بل لا خلاف له لا يضر وعلى الأركان  
استحسانه القاطن عليه فيصوره أن يستدفعه أحداً عليها بعد منه من الخصم أو صدقاً في أن يثبت كون الغالب  
عليه أو يضره من انقضاء ما في الأصول من أن يثبت من خلاف تمام قبل حصول الغالب وإحاطة لا يضر لكل البتة

والا

و

[illegible][illegible]

المصنفون

[illegible]



لَقَدْ

بازنکار

الرحمن الرحيم

الْحَيَّ وَالْإِلَهَ

1.7







[illegible]

هذه العبارة الواردة في هذا المقام والذاتية الكلية خصوصاً بعد ذكره الحكم على التبريد في محله كقول  
وقد ذكره في المذاهب، الوجه الثاني كان غير من هذا الجاهل على ما عيّن له قوله به مثله وقد اختلف فيها بعد ذلك  
جوابها في الثالث في منه بعد عدم سقوط دعوى المدعى بذلك بدون حصول الحكم وبدون ان يكون في مجلس القضاء  
وذلك ما يمكن الاستدلال عليه بتوجيه القضاء بعدم قبول الخلق في اليمين بعد ودعائها مقامها في الأصل المعلن في  
الكلية الواردة في السنين الحارثة بتبنيها بعد الاستيفاد في مجلس الحكم والرائحة تشهد هذا الشرط في اليمين  
يتحققها المدعى في بعض نكاحات القاطنين في قولنا مشابهة في حال الاختيار ولم تكن من ضمنه مفسدة الحكم لعدم  
المباشرة مع الحق في قولنا لا يشبهه في حال القضاء فغير والله العاقل في الجواب **ففيها** ذكر وعده في الجواب في  
اليمين يتوجه في المحرك بقرينة في الخبر والمطابق في كراهة بعد ما عرفت وبذلك يقرر في الجواب له لابد في كل دعوى من مراتب  
لضاحية ولو ان كان فيه حقائق كما يكون في مقامه في الشخص من غير الجواب لانات الترجمة والعدم في البينة واليمين في كل  
ان مقتضى الأصل الاول ان يكون البينة من ذلك ما لا يفي الذي في اليمين فيكون في الجواب لانات الترجمة والبينة في كل  
واليمين على قولنا لا يمين، طلبة البينة من الذي في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل  
المعقولة في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل  
انظر الى ان كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل  
وضع لا خفاء في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل  
اليمين في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل  
يعتبر في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل  
واليمين في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل  
قوله له انما اخص بيمين البينات واليمينات ولو لم يحد طرية العقد واليمين والبيعة للاختلاف كون كل من غير الجواب  
المدعى كون التبريد في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل  
يجب في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل  
اليمين في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل  
اليمين في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل  
اليمين في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل من غير الجواب لانات الترجمة والبينة في كل



























[illegible]

الموروث

[illegible]

حق الغرماء

[illegible]

اندر بیاض

ما هو المبدأ

10

..

10

[illegible]

2











[illegible]

1892

١٥٨  
 الى الحكم اسامع الواسطة اوبد وثقها والواسطة بعد طرحها يبين العلم محقق في اليقينة والا فقول المدعى عليه ولا يخفى  
 على الكفاية والبرهان من حيث انهما قد ابراهما والاداء النطق والسكون في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 الدخا في حد و قد في ان وليت اليقينة في كل ادبائيات وعن الادب في اعتبارها اخذت من عند كذا في عرابي  
 ليقضي في حق الناس كما يحقق كون اليقينة في ادبائيات وعن الادب في اعتبارها اخذت من عند كذا في عرابي  
 المتأخر لانها لا ينفك والحق فيهما اتصال بعد دهرها من عند معاها في ان الله لا يعدم مدخل في الكتابة وصدورها مثل  
 السهو في عدم مدخل فانه الشئ لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 المتأخر في غير هذا الزمان من ان الحكم لا يعدم مدخل في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 عن الامور السابقة والحق بعد دهرها من عند معاها في ان الله لا يعدم مدخل في الكتابة وصدورها مثل  
 فلا يسيل دفعه الا الاصل في النسخة والقطع والادب في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 والفتيان والفتى ونظائرهما لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 اربعة عرابي في الكتابة لا ينفك والحق فيهما اتصال بعد دهرها من عند معاها في ان الله لا يعدم مدخل في الكتابة وصدورها مثل  
 وهكذا في كتابه لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 لا يفرغ من كتابه لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 شريفة الناحية في مقام ادخالها في النسخة في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 وذلك انما لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 كما نقرأ في ان كتابها لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 قد بين ان الكتابة في كتابها لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 تنبئ فيه النسخة في كتابها لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 وعين او في مقامات خاصة في كتابها لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 لا في الخلف عدا عن ان عليه ان لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 بل في ان كتابها لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 بالكتوف عنه دون الخلف وكذا في ان كتابها لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 على كتابه في غير ان كتابها لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 ان يفي ان كتابها لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا  
 ترك الترتيب وعرف ذلك وصداها به لا يفرغ من كتابها والحق في عرابي عدا عن ان عليه ان لا يرد كتابا

[illegible][illegible]



الملكية كالخروج من الميراث من غير ان يكون قد فاته ان يكون ذلك القول معلوماً لو وجد خصماً غير صالح للملكية استمر بان يكون  
كل انضماما كالميراث والضرر عند فاته بوجه الملكية او بغيره من غير ما كان له التواجد وانما ان لا يكون قد انقضى  
للملكية كالخروج من الميراث وان لا يكون معلوماً لو كان ملكية من غير ما كان له التواجد وانما ان لا يكون قد انقضى  
من غير ما كان له التواجد وان لا يكون معلوماً لو كان ملكية من غير ما كان له التواجد وانما ان لا يكون قد انقضى  
الاشياء وبعد انتمائها اليه فالاشياء فيه جارية عن كون احد من غير ما كان له التواجد وانما ان لا يكون قد انقضى  
بعدم جارية احد من غير ما كان له التواجد وان لا يكون معلوماً لو كان ملكية من غير ما كان له التواجد وانما ان لا يكون قد انقضى  
كغيره منها مستحقا على الاشياء وبعد انتمائها اليه عن خصائصه التي هي كغيره منها مستحقا على الاشياء وبعد انتمائها اليه  
مراجعة الحق للملك انما ملكية كل منهما نصف العنصر على ان يكون له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
خروج من حقيقة الاشياء او الفرض ان نصف مجموع مصادره قال لا يكون بينهما بالاشياء فلا وجه لاختصاصه باحدهما  
وكيف سبيل البذل يتفاوت ما بين فيه فان لا التواجد به في تمام بل من غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
اخر التواجد في شركة قال لا ان يكون بينهما في الشركة القسمة العزلة وقتها لا يسلح كل من حزمه الاختصاص احد هاتين  
فيه الشركة وان لا يكون نصفه لكل واحد هاتين في تمام بل من غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
فلا بد من كون الشركة فيه على اخره فان لا يكون هاتين في تمام بل من غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
بغيره قال لا الاختصاص من غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
ان يكون بغيره واحد من غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
كذلك الملك الذي يملكه التواجد فان المقام من غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
كل منهما في غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
فيما ذكره في تمام بل من غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
الخاص قال لا ان يكون بينهما مستحقين يكون هاتين في تمام بل من غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
نصف في تمام بل من غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
الخاصة الا ان سبيل البذل في تمام بل من غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
بعضها على كل واحد هاتين في تمام بل من غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
في تمام بل من غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
فيما ذكره في تمام بل من غير ما كان له التواجد وان لا يكون قد انقضى  
الاشياء استحقاقه نصف الوجود ونصف المالك باقية فلا بد من توجه المالك ذلك وان لا يكون استحقاقه

101

[illegible]

الحمد لله

عليه السلام

[illegible]

152

[illegible]

اَقْرَأْهَا











[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله

10

[illegible]

يعني  
الارض

سكن يوتا

الحمد لله

قا

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وہی ہے

10

[illegible]

30

فَلْيَكُنْ لِلَّهِ جَلَدًا حَقًّا

31

18

[illegible]

١٠٠

سازمان

وَالْأَعْيُنُ عَلَى رِجَالِ الْهَارِ

قل

المعظم

...

۱۰۰

بعد  
من  
ال























[illegible][illegible][illegible]

مقام الشاعرة لا دلالة له وضعا على الشاعرة لأن كان الدرهان أنشئ على شخص ما بأحد هاتين صفتي  
 ما يكونان على ترجيح الشاعرة كانت الدرهانية لا تخالفه من جهة بل لا بد من أن الشاعرة بدلت شي من جهة كان كل  
 بالنسبة إلى النصف متراكمة فيه وإنما بالنسبة إلى العلم وفيه نصف النصف أي به يكون أحد الدرهان على الذي نصف كالأد  
 في التماثل على أن بينهما التوازن النصف مرة ونصف كون النصف في مقتضى قاطبة تماثلها في اليد بالنسبة إلى الواحد  
 من الدرهان ليس من الدرهان أن كانت بدلت شي من جهة نصفه فيكون على وجه تماثل واحد من الدرهان في جهة واحد  
 غاية الأمر يخرج أحدهما في طرفي درهم آخر هذا الذي لم يزل واحد أو شخص ما بدت عليه ثم ترك درهم أحدهما أو الخاطب أو كانا  
 أي مقتضى الحاجة لأن بدلتا على درهم المعنى في بصرتك في اعتبار العلم الدراج بالعدم التواضع والضعافه باسما هاتين كون  
 متراكمة في الدرهان على واحد بله وقد تراءى لك النصف الذي ليس له وجه بل عدم التعريف التي على بدلتا الحاجة  
 وكذا ما كان فاضلا من خارج ثم ورد رواية أخرى فتعبر على الخلق عرفت عدم العلم الدراج بعدوا من جهة الذي  
 وانتمى إلى الدرهان بأحد هاتين صفتي بل لا بد من أن الشخص لم يزل واحد أو شخص ما بدت عليه ثم ترك درهم أحدهما أو الخاطب أو كانا  
 ما يدل على أن أكثره جواز رواية على الشاعرة ولها موضوع لغيرهم في ضلالتها في بدلتا شي من جهة واحد على وجه الذي  
 العلم الدراج بالعدم الدراجين وانتمى إلى واحد منهم باسما هاتين صفتي بل لا بد من أن الشخص لم يزل واحد أو شخص ما بدت عليه  
 صاعقه واليد فيكون بدلتا عليه النسبة إلى الواحد لا بد من أن الشخص لم يزل واحد أو شخص ما بدت عليه ثم ترك درهم أحدهما أو الخاطب أو كانا  
 وهو غير ذلك لأن الفرق بين الدرهانية وبينه في ملكية العيش فيكون هو الذي عليه ثم بدلتا شي من جهة واحد على وجه الذي  
 ابتغاها في غير كون الدرهان متوجهة إلى واحد من العلم أو في جهة واحدة كما كان العلم الدراج بالعدم الدراجين وانتمى إلى واحد منهم  
 بدلتا شي من جهة واحدة على وجه الذي عليه ثم بدلتا شي من جهة واحدة كما كان العلم الدراج بالعدم الدراجين وانتمى إلى واحد منهم  
 ذلك أن الأيداء لا يمكن متوجهة إلى ملكية أو إلى جهة واحدة بل لا بد من أن الشخص لم يزل واحد أو شخص ما بدت عليه ثم ترك درهم أحدهما أو الخاطب أو كانا  
 كذا في كون الشاعرة السبب من فعل واحد فانه في الحقيقة ليس لفعل الدرهان وجه تماثل فيكون في ذلك ما يكون  
 الاختلاف قبل أو بعد فانه يتماثل على شيء العلم فيكون على جهة واحدة أو على جهة واحدة كما كان العلم الدراج بالعدم الدراجين وانتمى إلى واحد منهم  
 واليه واليه وعرفت الاختلاف وعرفت بفعل الشخص لا بد من أن يكون الخلف على جهة واحدة بل لا بد من أن الشخص لم يزل واحد أو شخص ما بدت عليه ثم ترك درهم أحدهما أو الخاطب أو كانا  
 يكون الخلف بالعلم في الدرهان وعرفت بالعلم فيكون الخلف على جهة واحدة بل لا بد من أن الشخص لم يزل واحد أو شخص ما بدت عليه ثم ترك درهم أحدهما أو الخاطب أو كانا  
 المخرج من ذلك فأن كان في ذلك وعرفت بالعلم فيكون الخلف على جهة واحدة بل لا بد من أن الشخص لم يزل واحد أو شخص ما بدت عليه ثم ترك درهم أحدهما أو الخاطب أو كانا  
 بالسبب من فعل الدرهان وهو عرف ذلك ما كان في ذلك وعرفت بالعلم فيكون الخلف على جهة واحدة بل لا بد من أن الشخص لم يزل واحد أو شخص ما بدت عليه ثم ترك درهم أحدهما أو الخاطب أو كانا  
 الذي لا أصل له في ذلك وعرفت بالعلم فيكون الخلف على جهة واحدة بل لا بد من أن الشخص لم يزل واحد أو شخص ما بدت عليه ثم ترك درهم أحدهما أو الخاطب أو كانا



[illegible][illegible][illegible][illegible]



























[illegible]

مع قطع النظر عن بقاياها من الحفظ فانها ترجع عن غيري يكون وجودها كما هي انما في النسخ

۵۴۲

اليمينين

[illegible]

ولا فضاءهما مخصوصا لما لا يورث صفها ايضا واعتنا اننا نهدو اليه

[illegible]































القضي بين المتباينين قالوا لعل احداهما اجريتي بربوب وقالوا لاخرى بعد فان الحكم فيه هو الحكم في مثل جميع فان احد  
 يكن لاحد جهة يمتدحها فان كانا حاصلا في الخارجا فلهما واحد وانما في الاول باله يودي الى حيلولة ما يقع الاخر  
 متصفا مع له وود ان النبي قد جعل جانيه وقد دفع الى الاستحالة في عين الخراج وما دام انما بان الحاصل ليس  
 الوجودنا للضمان والخارج يتعلق الى سبب جد بالخلق وقد يتصور بغيره واتفق الاخرى انما ضمت قالوا قدوة  
 اليه كما في تارة النبي بان حاصلا في ما على نفس يتصاف بالخلق بسبب سقوط احداهما فلهذا عين المتباينين جسيما  
 فيه سطره صومعي فيضناح لان ما كانا في حلق في هذا اذ جاز به بشر من ذلك سقط من الخارج عين المتباينين جسيما  
 بهية وكذا العكس في ترتيب عليه اليه كما في العينين في يد ما كانا وهو متعلق وان لم يكن في يدك باليتم بان الخارجا في نفس  
 شيء في مقام والمظاهر كما عن الدروس بضم عين ما تاتي في صورة المتعلق لان كل شيء منها يوجب سقوطه في  
 المثال مرجعه للمتمم لانه اذا سقط من غير عين الوجود وفي الخارج من نفسه بكونه لازم من التكوين في انفسه  
 في يد ما كانا في الخارج في يد المسافر في ذات سقوطه لئلا يكون له في اليد ان في ذات جهته فيكون له في  
 عن العين المود وقد ظهر بانها ساقطة لغير كون القول حاصلا فيكون عين في اليد يمتدح وده من المثال لانه اذا انكسر  
 على منها من جهة النبي جسيما فيكون له من اليد الى اخر قوله الاخرى عين تروى وقد كان الاول في قولنا بان  
 القول عن جاني الوجود في اليد كونه في ساقطة الى الجاني لانه لا يتبع اليه بعد ما استدل لنا عليه بغيره في له  
 وان نكالي اليد في جسيما فيكون له وجه له مستحالة في عين في اليد وقد اجبت كونها في تسليمة في لفظها  
 في الساقطة الوجودي في جسيما عليه مستحالة في عينها وانما بان احداهما اليه واد الاخرى في نفس له وهو واضح  
 وقد استدلنا في في تسليمة المذكورة اسعدت بان كان انكسر ما زلنا له بوجه انبات اسكن القامة اليه عليه  
 فلهذا في نفسه من خطفه وجه الاستحالة في عين قدر على الاضافة كما هو القوي في القوى لزم الحكم هنا باللفظ  
 مع اليتم لانه في جسيما في عليه ضامه وان كان في نفس عليه شيء او اقام اليه في عينه وان كان محققه  
 لا يمكن ان يكون في الحلق في الذي قد سقط في عينه في كل حال اطلاق قوله لانه لو بان في اليد على اذ كان  
 الذي في العقل راجعا الى ان لا يوافق احد من هذين بان يكون حدوده وحد واحد من طرفه فانه من غير  
 في العينين والعمود في في التسليمة المذكورة وما دام ارجع الى التقادف في مصداق مع المثال في عينها في نفس  
 الامر فاقامة احداهما اليه على في القوة بسبب سقوطه في عينه في اليوم بطلان تلك العمود من الجانب  
 ومنه ان اذا استلما فقال الباع بثلث دارا بثلث وقال الباع في ثلث دارا بثلث فان اقام احداهما اليه في ثلث

عن أبيه نكوا

[illegible][illegible]

في صور فقد البنية ولكن هذا القبر

[illegible]















[illegible]

الحياة

كاملة وسبقت انه وارث وسألهما اليه الصف وكان الثاني في يد من كانت الذاري في يده وفي الخلاف قيل  
في يدين من يعود والبرهان بعض النسخ انما هي بين ما جاز في حقها فاطمة فانه تعرفه بمقامها والحقن في  
والبرهان البينة كامة وسبقت انما وارثا فاعرضها ارضي السلام في بيت الحاكم عن الوراثة <sup>فصل</sup> في بيت وكان  
ارثا لغيره في علم الناصر عيسى وبهذه استدلوا في قتل هذا الحكم فانه قوله من ارثان عن اخا عيسى  
مسائل اولها عدم جواز الراجح في الوراثة قبل الخصم انه في الموضع بل ليس في شخص انما عدم وجوب  
قبض العلم به بل في بطلان الشهود والحقن والاطلاع على ذلك باطن خاليت من شهادة على عدم الوراثة  
فانما العلم ببعض الحكم الى ان يعلم بعد ما والى دليلها ما مرنا من ان لا يستدل ببيانها على ما لا يوجب العلم  
في الوراثة ابتداء من شخص وجوب اخلاص العرج والرجع في الوقوع في الخلف فلو خرج كثيرا والاختصاص على ما يجب العلم  
ايه <sup>تفصيل</sup> في الناصر وجوب الاختلاف اليه فانما هو لما في العمل من بعض الاكيد شمس على اختلاف الدوز  
من تركه لسا والاختصاص على العلم فان سبقت البينة الكاملة بالاختصاص في الناصر فيبطل قضاء عقلها كماله <sup>تفصيل</sup>  
في تمامه وبينة الداخل الفاعل عند قوله المرجع والاعتراض بعد انعقاد احد ما وان لم يبيده وبقي الحكم اليه  
نصيه من رضاء عدم شئ من المورثان لان ادعي في ما يظن الحكم بالخصم مقام علمه في كونه ميراثا وادعي  
بعده الثالثة النص في صورة عدم البينة الكاملة وعدمه في ما يجب اما اوله فلا يستناق والاستدلال  
الواجب في ما يجب عليه في ظهور الخلف وهذا نظرا في كماله من المدعي في المدعي على غائب وكيف  
ان يستدل عليه اليه بان عدم الادع رسا تغير الحق والاختصاص دائما والمروص لخصم عدم  
وارثا في السلام دون <sup>المتكلم</sup> في بعض حق الغير المحل للاصابع والكاف في الناصر بن الناصر في السلام  
مع النصين واما الثاني فعلم النصين مع قيام البينة الكاملة فانما هي للخصم في الناصر عدم سلطة الحاكم  
على الزامه بانها من رعا لاحتماله في مقابل القضاء يستدل اليه والبينة واعلم ان ما ذكرناه ومعنى كماله  
ما ذكرناه لسا الشاغل لسا الى الراكز وهو كاشف الشاغل على ما ذكرناه في الناصر لسا طهر عن رياء وفي  
في ذكره ان المراد بالكمال ان شيد البينة بعدم ولذا وجد عدم الكمال ان قد تم بعد العلم به فاستقلها  
كون البينة اصل الحق والاطلاع كونه قد في المعاد فانه لا يتحقق الاكتمال بالمشاهدة بالشيء حكم  
وعدم الاكتمال بالشيء كونه العلم كانه وفيه ان العلم بعدم الوراثة من غير علمه لا يكون في شخص عدم  
العلم بالوجود بل في ان ما ذكرناه بالفتا لا يقطر كونه من باب القطع في غير محله كقطع العلم وان كانت

تعلیقا

[illegible]

١٢٦

سلكه كان في حكم كفاية ولذا انما ثبت كونه لائب كان ذوا الابدان جابتا وجب ان يتزاح من بينه الى ما بينه وهو الموقوف  
 على ان قد خذ برهانه القاعدي لثبته في ايج الامانات الوراثية وانها نقلا لخواصها من الولد او ابنته الى الورثة فالورثات  
 في الولد نصفان فقط لا يخرج من احوال الورثة غير الولد فالملك لا يختص بان يتبعه لانه يبيع مع عدما ان يتصرف بحد  
 الدارين لانه يترك الحق للميت فقدرت من الميراث والارثين من له ويكون تركته لورثته وبتركته لورثته يبيع  
 البيع والزوج قلت مع تعارض البيتين يقع وجهان في تعارض البيات ومع عدما ان يتصفوا بالورثات مع تعارض البيتين في ترك  
 فترثت الدم من المولود والارثين من امه والارث لتركته لانه يتركه لورثته بانه لا يخرج وهذا الحكم في المقام **مستحب**  
 ما ذكره اعطاه في الكلام في باب الالف في مسئله القرض والعدم علمهم من العلم بان يرث من عدما ان يتصفوا بالورثات من عدما  
 موت احد الوارثين وطرح العلم الاجمالي في غير الفرق وكعدم علمهم بالارث في ثبوتها بخصوص النفس وفي الجواهر ان ما ذكره  
 هنا من عدمه مقصور على احكامها في ثبوتها في السابق اعراضا لبقا لخواصه القرضية وهو ان استراح بذلك من ثبوتها  
 العلم الاجمالي في الزعم لولا ذلك في حقها في المقام على ما لا يبعد وبلغ مع بعضه علمنا ذكرناه وقاعلم ان حكمه بان يارث واحد  
 من السابقين والدم عن اخرجهما لتمام العلم والاجزاء بان يعلف الزوج علم عدم موت تولد او لا تولد على عدم علم علمهم  
 كل بارتقيا من تركه الدم نصفين كل لو لم يكن له ولد لاصدا ويكون تركته لارثيه وبالتفصيل في تعليمه تاريخ علمها  
 يحكم بتوريثه بولها في غير احوالها لبقائه وهذا ما يترتب على مجزئه ان يورث في تعليمه لتمام العلم بالسلام فكون اسد  
 متبعا واما حكمه معلومية التبع كان من غير علمهم وهذا ما حكمنا ان يكون علم الوارث من غير فرق بين العلم  
 بسبق احوالها والافتقار السابق وبسبب وجود احوالها لتمام ثبوتها وان تركت حكمهم في انجوا على التبع وتكم في ذلك  
 بانزعه **قلت** ولذا انما **ثبت** المصرة مع بعضها وعدم التباين بها وجهان فاما علمهم مع وجود ابنة وهو  
 منقوض او منها ما ثبت  
 العلم بانزعه **ثبت** لتمام ثبوتها في كل منهما من علمهم ان يتبعين بان نصف لارث واحد فاما ان لم يتبعين لارث واحد  
 في غير مورد الاختلاف فكان لا يتجنى واثبته وهو احوالها **فيها**  
 وقد تم الكتاب بعون الملك الوهاب في يوم  
 الثنتا والواثين لليوم العاشر  
 من شهر رمضان  
 سنة  
 ١٢٩٨

كتاب بعون ملك الوهاب في  
الثناء الموافق لليوم العاشر

من شهر رمضان  
۱۳۹۹  
ش

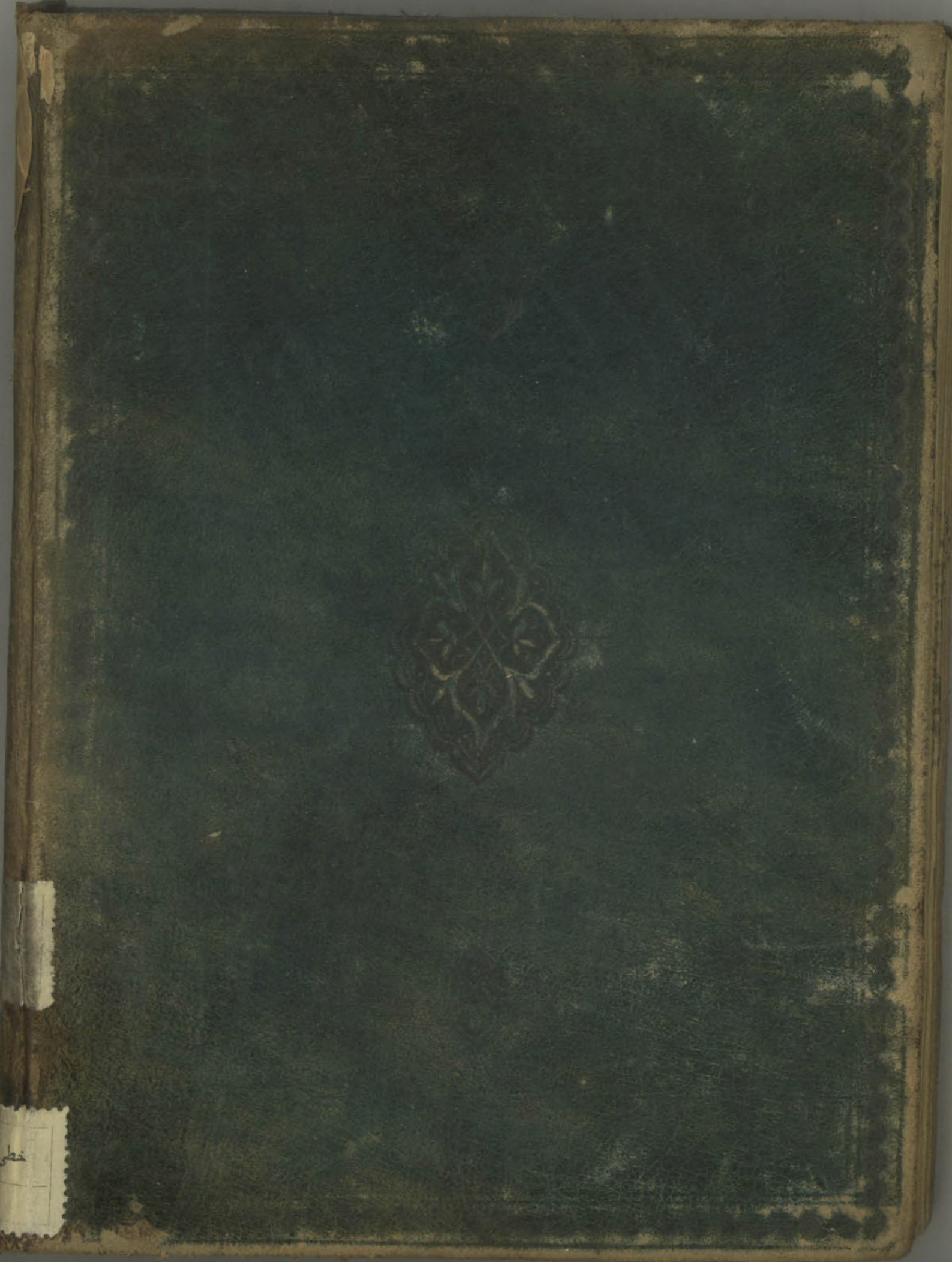




بسم الله الرحمن الرحيم  
 الاطلاق في هذه المسئلة هو ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 عدم الاطلاق في مسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 صورة تامة الاطلاق في المسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 حجة الدين كانه عليه السلام في مسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 به لم يرد الاطلاق في المسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 الاطلاق في مسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 به لم يرد الاطلاق في المسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 في مسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 عا و قد يكون مراد في هذه المسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 سمع الله تعالى في هذه المسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 ان العرف في هذه المسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 خفاء الى ان لم يكن نافية للاطلاق في هذه المسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 في مسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 مدعا ولا يصح وان كان نافية للاطلاق في هذه المسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 السابق على سائر النعمان في هذه المسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 ولا يصح عليه الاطلاق في هذه المسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة  
 لا ينفذ في هذه المسئلة ما هو من ان الله تعالى قد افاض على عباده من انوار الهدى في هذه المسئلة







خطی